بنك الخليج
GULF BANK

بنك الخليج – الكويت

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للنصف الأول من عام 2023

1 أغسطس 2023

المشاركون:

السيد/ وليد مندني – نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالوكالة

السيد/ ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيد/ أحمد الشازلي – إي إف جي هيرمس

أحمد: صباح الخير ومساء الخير جميعاً. أنا أحمد الشازلي. أود بالنيابة عن إي إف جي هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للنصف الأول من سنة 2023. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ وليد مندني، نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج، والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين ببنك الخليج.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال: شكرا، أحمد. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالنصف الأول من عام 2023. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج للنصف الأول من العام 2023، والتي يعرضها السيد/ وليد مندني، نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالوكالة. ويتبع ذلك عرضاً تفصيلياً عن النتائج المالية للبنك يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة التي نتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيتوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في **الصفحة 10** من العرض

التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ وليد مندني. وليد؟

وليد: شكراً، دلال. صباح الخير ومساء الخير جميعاً. أود بدايةً أن أشكركم على انضمامكم إلينا اليوم لمناقشة أدائنا المالي وأبرز التطورات خلال الأشهر الماضية. نحن متفائلون بخصوص الفرص التي يوفرها الاقتصاد الكويتي حيث لا يزال سليماً بشكل عام. كما تشهد البلاد على الصعيد السياسي استقراراً نسبياً مما سيضع حجر الأساس لإصلاحات حكومية محتملة وتعزيز بيئة العمل والنظرة المستقبلية للدولة.

ولقد راقبنا عن كثب أداء القطاع المصرفي الذي شهد تباطؤاً في نمو القروض في الأشهر الأخيرة، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم. كما نعي التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، ولهذا، اتخذنا خطوات استباقية لتجاوز هذه المرحلة بكل فعالية. نركز في الوقت الحالي على الإدارة السليمة للمخاطر والمبادرات الاستراتيجية هو ما سيضمن لنا القدرة على الاستقرار وتحقيق النمو المستدام.

الآن وبالنسبة للأداء المالي للبنك، يسعدني أن أعلن عن الأداء القوي لبنك الخليج خلال النصف الأول من عام 2023، فقد نجحنا في الاستفادة من الفرص التي وفرتها لنا حركة السوق المتطورة، والتي ساهمت في تحقيق النتائج الجيدة للبنك، فقد كان تركيزنا على التميز في ادارة العمليات وتلبيتنا لمتطلبات العملاء العاملين الأساسيين في تحقيق هذه النتائج.

ومن أبرز نقاط هذه الفترة كان سعينا الحثيث لتحقيق استراتيجية التحول الرقمي للبنك. فنحن ندرك أهمية التكنولوجيا في يومنا الحالي ودورها في إعادة تشكيل القطاع المصرفي بشكل سريع للغاية، ولذلك نحن ملتزمون بالبقاء في طليعة هذه الطفرة. وبالتالي، أود أن أعرب عن فخري بالإعلان عن الإنجازات التي حققناها في إطار خطة التحول الرقمي

لمصرفنا خلال النصف الأول من العام. وقد كان من أبرز الإنجازات هي إطلاق المرحلة الأولى من النظام الآلي الجديد للخدمات المصرفية الأساسية والذي سيعزز كفاءتنا التشغيلية ويوفر تجربة مصرفية أفضل لعملائنا بشكل عام.

وعلى صعيد آخر، قام بنك الخليج بعقد جمعيته العامة غير العادية في مايو 2023، حيث وافق مساهمو البنك على زيادة رأس المال المصرح به بمقدار 150 مليون دينار كويتي. و كما ذكرنا فإن هذه الزيادة لرأس المال المصرح به فقط، مما ستتيح للبنك خيارات متعددة في المستقبل. كما تعكس هذه الموافقة ثقة المساهمين بمستقبل بنك الخليج ونجاحه على المدى الطويل.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن ألخص لكم نتائجنا المالية في ست نقاط أساسية:

أولاً، شهد صافي الربح نمواً بواقع 18% للنصف الأول من عام 2023 ليصل إلى 35.8 مليون د.ك مقارنةً بمبلغ 30.3 مليون د.ك في الفترة نفسها من عام 2022.

ثانياً، ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين ليصل إلى 10.1% في النصف الأول من عام 2023 مقارنةً بـ 9.1% في نفس الفترة من العام الماضي.

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف المقدمة إلى العملاء 5.5 مليار د.ك وهي ثابتة نسبياً مقارنةً بالنصف الأول للعام 2022.

رابعاً، حافظت جودة الموجودات في البنك على قوتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.0% في النصف الأول من عام 2023، وبلغت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة 546% بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

خامساً، بلغت الشريحة الأولى لرأس المال 13.9% في نهاية النصف الأول من 2023، محققةً بذلك مصدة تبلغ 187 نقطة أساس فوق الحدود الرقابية المطلوبة البالغة 12%.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.1%، محققةً بذلك مصدة تبلغ 208 نقطة أساس تفوق الحدود الرقابية المطلوبة البالغة 14%. وهاتان المصدتان سوف تدعمان البنك في السعي وراء فرص النمو بما يتماشى مع استراتيجيته.

وسادساً، حافظ البنك في تصنيفاته على المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، وفيما يلي سرد لتصنيفات البنك الحالية:

- أبقت وكالة موديز لخدمات المستثمرين على تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة كابيتال إنتليجنس بتثبيت تصنيف البنك للعملات الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "A+"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- كما قامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة "A"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، والجدوى المالية للبنك في المرتبة "bbb-".

ومع بلوغنا النصف الثاني من العام، نواصل التركيز على أهدافنا الاستراتيجية حيث سنستمر في الاستفادة من التكنولوجيا والابتكارات لدفع عملية النمو المستدام وتعزيز ميزتنا التنافسية، كما نحافظ على التزامنا بتوفير تجربة مصرفية استثنائية لعملائنا والمحافظة على الممارسات السليمة لإدارة المخاطر.

وبهذا، أترك المجال الآن لرئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور، الذي سيغطي البيانات المالية للستة أشهر الأولى من العام 2023 بمزيد من التفاصيل. شكراً لك، ديفيد؟

ديفيد: شكرا وليد.

ديفيد: **بالانتقال إلى الصفحة 3**، يمكننا رؤية النمو في صافي الربح من 30.3 مليون د.ك إلى

35.8 مليون د.ك مع العلم أن هذه الزيادة البالغة في أرباحنا كانت مدفوعة بشكل أساسي بزيادة صافي إيرادات الفوائد التي بلغت 6.0 ملايين د.ك نتيجةً لرفع أسعار الفائدة. هذا، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات من غير الفوائد التي بلغت 1.0 مليون د.ك بفضل زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية والدخل الآخر. ويقابل ذلك الزيادة في المصروفات التشغيلية بمقدار 1.7 مليون د.ك خلال النصف الأول من العام.

يمكنكم أيضاً رؤية التحسن في العائد على حقوق المساهمين بمقدار 1.0 والذي بلغ نسبة 10.1%. والجدير بالذكر أن الربع الثاني من عام 2023 هو الربع الثامن على التوالي الذي يحقق البنك فيه نمواً في الأرباح.

وبالانتقال إلى الصفحة 4، نستعرض تفاصيل بيان الدخل.

في السطر 1، نجد أن إيرادات الفوائد قد ارتفعت بمقدار 76.2 أو 77% في النصف الأول من 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى رفع سعر الخصم 8 مرات من قبل بنك الكويت المركزي بإجمالي 250 نقطة أساس منذ مارس 2022 إضافةً إلى استقرار محفظة القروض مقارنة بالعام الماضي.

وفي السطر 2، نجد أن مصروفات الفوائد لدينا قد ازدادت بمقدار 70.3 أو بنسبة 210%. كما زادت تكلفة الأموال بوتيرة أسرع من زيادة العائد على الموجودات بالمقارنة على اساس سنوي، ولكن، نلاحظ التراجع في الزيادة في تكلفة الأموال منذ الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع الارتفاعات المسجلة في الأرباع السابقة.

وفي السطر 3، نمى صافي إيراد الفوائد بنسبة 9% مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 71.7. كما ازداد بنسبة 6% مقارنةً بالربع الأول من العام 2023.

وفي السطر 4، ازدادت الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1 أو 5% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي نتيجة للزيادة في الإيرادات من العملات الأجنبية والدخل الآخر.

[GBK Classification: PUBLIC]

وفي السطر 5، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بمقدار 6.9 أو بنسبة 8%.

وفي السطر 6، نرى أن المصروفات التشغيلية ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 1.7، أي بنسبة 4% مقارنة بالعام الماضي، إلا أن نسبة التكلفة إلى الدخل فقد حققت تحسناً ملحوظاً في النصف الأول من العام 2023 حيث بلغت 46.5% أي أقل من نسبة 48.3% المسجلة بنفس الفترة من العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج النصف الأول تحسناً ايجابياً حيث ارتفعت الإيرادات التشغيلية بوتير أسرع من مصاريف التشغيل لتسجل تحسناً بلغ 4 نقاط مئوية.

وفي السطر 7، يتضح أن الربح التشغيلي ارتفع بمقدار 5.2 أو بنسبة 12% للنصف الأول من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وفي السطر 8، يمكنكم رؤية التكلفة الائتمانية التي ازدادت بمقدار 4 مليون، من 8 مليون في النصف الأول من عام 2022 إلى 12.1 في النصف الأول من عام 2023. وبلغت تكلفة المخاطر 45 نقطة أساس للنصف الأول من عام 2023 مقابل 31 نقطة أساس لنفس الفترة من العام الماضي. وجاء هذا المستوى المنخفض في تكلفة المخاطر نتيجة للجودة الاستثنائية لمحفظة القروض لدينا التي لا تزال تتمتع بالمرونة بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.

بالانتقال إلى الصفحة 5، يمكننا رؤية الميزانية العامة.

مقارنة بالنصف الأول من عام 2022، نما إجمالي الموجودات بنسبة 1% ليصل إلى 6.9 مليار.

وظل صافي القروض والسلف المقدمة للعملاء ثابتاً، إلا أن وتيرة الزيادة الملحوظة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لا تزال مستمرة، حيث نمت بنسبة 7.6% من العام

السابق، ونمت بنسبة 2.4% منذ بداية العام منعكساً على نمو حصته البنك السوقية

وفي السطر 15 و16، ظل إجمالي الودائع ثابتاً كما في العام السابق حيث بلغ 5.2 مليار د.ك. وقد شهدنا انخفاظاً في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى 34.8% مقابل نسبة 37.2% في العام الماضي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى بعض عمليات الانتقال إلى الودائع لأجل بسبب ارتفاع أسعار الفوائد.

وفي السطر 17، قمنا برفع الاقتراض متوسط الأجل بنسبة 120% مقارنة بالعام الماضي مما أدى إلى تنويع محفظة التمويل لدينا والتحسن في الآجال بشكل عام.

وبالانتقال إلى جودة الموجودات، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا 1.0% كما في نهاية يونيو 2023 كما هو موضح في السطر 24، وهي مشابهة لنسبة العام الماضي. هذا كما لا يزال البنك يتمتع بنسبة تغطية كبيرة للقروض غير المنتظمة تبلغ 546% شاملةً الضمانات.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، ترون في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 30 يونيو 2023 كان لدى البنك مخصصات إضافية بلغت 122 مليون د.ك وهي تمثل 40% من إجمالي المخصصات.

وبالاطلاع على الرسم البياني إلى اليمين في أعلى الصفحة، ترون أن قروض المرحلة الأولى والمرحلة الثانية مستقرة نسبياً عند 94.3% و4.7% على التوالي، بينما تراجعت قروض المرحلة الثالثة إلى 1%.

ويوضح الرسم البياني إلى اليمين أسفل الصفحة تطور نسب قروض المرحلة الثانية وقروض المرحلة الثالثة. ونرى أن قروض المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة لا تزال منخفضة وثابتة بالمقارنة مع الفترات السابقة.

وبالانتقال إلى الصفحة 7، نجد إلى اليسار أعلى الصفحة أن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لمصرفنا بلغت 13.9% أي أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%.

وفي الأسفل إلى اليسار، نرى أن معدل كفاية رأس المال لمصرفنا قد بلغ 16.1% أي أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 14% وكلا المعدلين اعلى مما كانا علية في العام السابق

أما الموجودات الموزونة بالمخاطر، والموضحة في أعلى اليمين، فقد انخفضت بما يقارب 2% مدفوعة بشكل أساسي بثبات محفظة القروض وتعزيز الإدارة السليمة للموجودات الموزونة بالمخاطر.

وإلى الأسفل في اليمين، يتبين أن نسبة الرفع المالي لمصرفنا كما في 30 يونيو 2023 بلغت 9.0% مقارنةً بنسبة 8.7% لنفس الفترة في العام الماضي، وهي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى نسبة معيار تغطية السيولة اليومية لربع السنة والتي بلغت 243%. وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة معيار صافي التمويل المستقر التي بلغت 108%. وتجدر الإشارة إلى أن النسبتين لا تزالان أعلى من حدودهما الدنيا الرقابية البالغة 100%.

والآن، أود أن أعود إلى السيدة/ دلال لفقرة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً، سيد/ ديفيد. والآن نحن على استعداد للأسئلة والأجوبة. فإذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم.

(توقف)

نرى أسئلة متكررة وسنحاول الإجابة عليها.

دلال (س1): لدينا بعض الأسئلة حول نمو محفظة القروض. يرجى تقديم المزيد من التفاصيل، وما هي التوقعات بالنسبة لما تبقى من العام؟

ديفيد (ج1): لقد حافظنا على استراتيجية النمو في قطاع الأفراد خلال الربع الحالي وحققنا ارتفاعاً بلغ 34 مليون د.ك أي زيادة بنسبة 1.6%. وهذه هي أعلى نسبة نمو يتمكن البنك من تحقيقها في قطاع الأفراد منذ الربع الثالث من العام الماضي، وبالتالي يضيف الربع الحالي نمواً في حصة البنك السوقية بما يتماشى مع استراتيجيته الهادفة للنمو. في الواقع، لقد قمنا بزيادة حصتنا في السوق في قطاع الأفراد في 5 من أصل 6 أرباع سابقة. وعلى وجه الخصوص، حقق البنك نمواً ممتازاً في الخدمات المصرفية الخاصة التي نقدمها لشريحة العملاء الكويتيين في هذا الربع من العام.

وقد كان النمو في هذه الشريحة ثابتاً خلال الأشهر الست الأولى من العام في القطاع المصرفي وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وبالتالي مقارنةً مع القطاع المصرفي الذي بلغت نسبة نموه 0%، تمكن البنك من تحقيق النمو بنسبة 2.4% ، وهذه نتيجة رائعة.

ويمثل قطاع الأفراد حالياً 43% من إجمالي محفظة القروض المقدمة للعملاء مقارنةً بنسبة 40% قبل عام و 36% قبل 3 سنوات. وهذا التحول المستمر في توزيع الأصول سوف يساهم في دعم مستويات الهوامش المستقبلية للبنك بما أن الهوامش في قطاع الأفراد أعلى من قطاع الشركات.

أما بالنسبة لقطاع الشركات، وعلى الرغم من قيام بعض العملاء بالسداد المبكر

لمديونياتهم بسبب ارتفاع اسعار الفائدة، إلا أن المحفظة الائتمانية للبنك عادت إلى تحقيق النمو في الربع الثاني من العام، حيث تمكنّا من إبرام بعض الصفقات ذات الجودة العالية والتي تكفل الدعم لرأس المال. واستمرت نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر ثابتةً من الربع الأول إلى الربع الثاني على الرغم من نمو إجمالي محفظة قروض العملاء بنسبة بلغت حوالي 1% للربع الحالي ولذلك فإن نسب كفاية رأس المال لدينا بقيت دون تغيير من الربع الأول.

ومن الواضح أننا في سوق مختلف تماماً عن العام الماضي فقد بلغ إجمالي النمو في النظام حتى نهاية يونيو 1.2% فقط. أما في العام الماضي، فقد وصل هذا النمو إلى 5.8% مما يدل على مدى التباطؤ. ومع ذلك، نحن مستمرون في تنفيذ استراتيجيتنا لزيادة حصتنا في السوق في قطاع الأفراد والنمو بشكل انتقائي في قطاع الشركات مستهدفين الصفقات عالية الجودة.

دلال (س2): لدينا بعض الأسئلة حول الهوامش والحسابات الجارية وحسابات التوفير. ما هي التوقعات بالنسبة لما تبقى من العام؟

ديفيد (ج2): كما ذكرت في اللقاء الخاص بالنتائج المالية للربع الأول من هذا العام، نحن نتوقع التحسن في الهوامش للبنك وقد رأينا هذا الأمر يتحقق بشكل زيادة بواقع 8 نقاط أساس من الربع الأول إلى الربع الثاني، وبذلك يصل هامش الربح للبنك إلى 215 نقطة أساس لهذا الربع مقارنة بما حققه من 207 نقطة أساس في الربع الأول، حيث بلغ 201 نقطة أساس منذ عام.

ومن الواضح أننا شهدنا زيادات كبيرة جداً في تكلفة التمويل طوال الفترة التي تم فيها رفع سعر الفائدة. لكننا رأينا في الربع الثاني تباطؤا كبيرا فيها على أساس ربع سنوي،

فقد ارتفعت تكلفة التمويل من الربع الأول إلى الربع الثاني حوالي 20 نقطة أساس مقارنة بحوالي 80 نقطة أساس بين الربع الرابع من العام السابق إلى الربع الأول من هذا العام. وقد شهدنا زيادات كبيرة مماثلة في الفترات المرحلية السابقة أيضاً. لذا، فإن زيادة التكلفة تباطأت. ومن المشجع أيضاً أن الزيادة في مصروفات الفوائد في الربع الأول كانت أقل من الزيادة في إيرادات الفوائد. وهذا هو الربع الأول الذي يظهر فيه هذا الوضع الإيجابي حيث تتفوق فيها الإيرادات على المصروفات منذ بدء رفع أسعار الفائدة.

ومع ذلك، شهدنا الأسبوع الماضي ارتفاعًا في سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة اساس في الكويت بعد زيادة الاحتياطي الفيدرالي. وهو الارتفاع الأول في الكويت منذ يناير. لذلك سيضع هذا بعض الضغط التصاعدي على تكلفة الأموال. ولكن فيما يتعلق بالأصول، أعدنا تسعير محفظة قروض الشركات على الفور ولدينا أيضًا إعادة تسعير مستمرة لمحفظة قروض الأفراد، لذلك نعتقد أن هذا سيكون إيجابيًا بالنسبة لهوامش الربحية لدى البنك.

وفيما يتعلق بالحسابات الجارية وحسابات التوفير، أجد أن هذه الحسابات قد صمدت بشكل جيد نسبياً في النصف الأول من العام مع الأخذ بتغيير أسعار الفائدة. لقد شهدنا انخفاضاً طفيفاً بحوالي 30 مليون د.ك في النصف الأول، ولكن هذا الانخفاض لا يقارن بالانخفاض الذي بلغ 200 مليون د.ك في النصف الثاني من العام السابق. والخبر السار هو أن البنك قد قام مؤخراً بزيادة قيمة الجائزة الكبرى لحساب الدانة، إحدى منتجات البنك الأساسية والمعروفة، إلى 2 مليون دينار كويتي، وهو أعلى مبلغ لجائزة مالية مرتبطة بحساب مصرفي في الكويت، وذلك من شأنه أن يساعد على زيادة أرصدة الحسابات الجارية في النصف الثاني وبالتالي دعم الهوامش بشكل عام.

شكراً ديفيد، سوف نتوقف لتلقي المزيد من الأسئلة.

(توقف)

دلال (س3): لدينا سؤال حول تكلفة الائتمان. هل ترى أي ضغوطات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة؟ ديفيد؟

ديفيد (ج3): شكرا دلال. ما زلنا نرى مؤشرات قوية جداً لجودة الأصول وما هي إلا دليل على المستوى الرفيع لجودة محفظة البنك. وفي هذا السياق، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1% فقط كما بلغت هذه النسبة لقروض المرحلة الثانية 4.7% فقط، وهي بالتالي أدنى نسب وصلت إليها منذ يونيو 2022. وهذان المؤشران ليسا فقط الأقل تاريخياً، بل هما أقل بكثير من معدلات القطاع المصرفي. وبالتالي تقدم محفظة البنك دليلاً على مرونتها بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وبالنسبة لمعظم النصف الأول، بلغت معدلات الفائدة حوالي 4٪، مما يعطيني بعض التفاؤل بأن الاتجاهات الإيجابية ربما يمكن أن تستمر لبعض الوقت. في الواقع، بالنسبة لمحفظة قروض الشركات، لم يكن هناك اي نسبة تذكر لنشوء قروض متعثرة للمحفظة البالغة قيمتها 3 مليارات دينار كويتي تقريبًا.

أعتقد أيضًا أنه عندما ننظر إلى أسعار الفائدة، من المفيد أن ندرك أن إجمالي الارتفاعات في الكويت بلغ 2.75٪ حتى الآن مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفعت المعدلات بنسبة 5٪ على الأقل. لذلك، لذلك، فإن الزيادة في الكويت التي تعتبر نسبياً الأقل قد تساهم في الحد من التأثير السلبي على جودة أصول البنك، إن وجد. وبالتالي نحن سعداء بجميع النتائج والتوجهات الحالية.

دلال (س 4): أرى أنه لدينا أسئلة حول المصروفات التشغيلية، هل يمكنك تقديم بعض التفاصيل حول التوجه في نسبة التكلفة إلى الدخل؟ ديفيد؟

ديفيد (ج4): كانت المصروفات التشغيلية مستقرة هذا العام فلم نسجل أي ارتفاع من الربع الأول إلى الربع الثاني، بل استقرت المصروفات التشغيلية عند 21.5 مليون د.ك في هذا الربع

مقارنةً بالعام السابق. أما بالنسبة للنصف الأول من العام، فقد ارتفعت هذه المصروفات بنسبة 4% مقارنةً بنفس الفترة العام الماضي. وبالرغم من ارتفاع بعض المصروفات إلا أننا حققنا انخفاضاً ملحوظاً بلغ بما يقارب 2% في نسبة التكلفة إلى الدخل مقارنة بالعام الماضي حيث تفوقت الإيرادات على المصروفات بشكل ايجابي. وحالياً، تبلغ نسبة التكلفة إلى الدخل 46.5% في النصف الأول من العام.

وأعتقد بأننا سوف نرى في النصف الثاني من العام زيادة بسيطة في التكاليف مقارنةً بالمستويات الحالية، ولكن لا يزال بإمكاننا تحسين نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل عام.

دلال: شكرا ديفيد.

دلال: أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الأسئلة. أما الأسئلة المتبقية فهي إما مكررة أو سبق أن تم التطرق إليها خلال العرض التقديمي. وبذلك نختم اللقاء اليوم.

فإن كانت لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.